

قرارات

محافظة الشرقية

قرار رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٢٥

محافظ الشرقية

بعد الاطلاع على قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٥ لسنة ٢٠١٨ ؛
وعلى قرار معالى محافظ الشرقية رقم ٤٣١٥ لسنة ٢٠٢١ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية رقم (١٦٤) فى ٢٠٢٥/٢/٢٣ بشأن كتاب رئاسة مركز ومدينة أولاد صقر بخصوص مشروع تقسيم أرض المواطن/ عوض عبيد سالم حسن - بناحية مدينة أولاد صقر - محافظة الشرقية بمساحة قدرها ٤٦٩٥ , ٣٨٣٧ م^٢ داخل الحيز العمرانى والمؤشر عليها منا ؛

قرر:

(مادة أولى)

يعتمد مشروع تقسيم أرض المواطن/ عوض عبيد سالم حسن - بناحية مدينة أولاد صقر - محافظة الشرقية بصافى المساحة وقدرها ٤٦٩٥ , ٣٨٣٧ م^٢ داخل الحيز العمرانى وذلك طبقاً لقانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

(مادة ثانية)

على المقسم تنفيذ الآتى :

١ - الالتزام بتطبيق أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والمخطط التفصيلي المعتمد .

٢ - الالتزام بالتقسيم المبين على الرسم المعتمد .

٣ - الالتزام بالإشراف الهندسى على تنفيذ البناء على أرض التقسيم .

٤ - التنازل للمنفعة العامة دون مقابل عن مسطح الشوارع المبينة بمشروع التقسيم والالتزام بجدول مساحات القطع بما فى ذلك النسبة الزائدة عن المقررة قانوناً .

٥ - جميع قطع الأراضى مخصصة للاستعمال السكنى والالتزام بالكتاب الدورى

رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٢٤

٦ - النسبة البنائية لقطع الأراضى (١٠٠ ٪) طبقاً لاشتراطات المخطط التفصيلي المعتمد لمدينة أولاد صقر علي ألا يزيد قيد الارتفاع المسموح به عن مرة ونصف عرض الشارع بما لا يجاوز موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة (٣٠) متراً .

٧ - تنفيذ جميع المرافق على نفقة المالك وطبقاً للمواصفات للجهات المختصة بالمرافق .

٨ - عدم التعامل مع أى قطعة من قطع التقسيم إلا بعد تنفيذ جميع أعمال المرافق .

٩ - عدم إقامة أكثر من مبنى واحد على القطعة الواحدة .

١٠ - عدم السماح بالبناء على قطع التقسيم إلا بعد الحصول على ترخيص

من الجهة الإدارية المختصة .

١١ - حظر إنشاء الأعمال المؤقتة .

- ١٢ - حظر الأعمال التى تنتج عنها ضوضاء أو مضايقات .
- ١٣ - مشروع التقسيم لا يعد سنداً للملكية .
- ١٤ - التعهد والإقرار بتحمل المطالب والدعاوى التى تنشأ أو تنتج لأى صاحب حق نتيجة هذا التقسيم دون مسئولية على ديوان عام المحافظة مع الالتزام بموافقة الطرق .

(مادة ثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(مادة رابعة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

تحريراً فى ٢٠٢٥/٣/١٩

محافظ الشرقية

مهندس / حازم الأشمونى

